الفصل الخامس

التنمية من منظور إسلامي

توطئة:

في الفصول السابقة تناولنا كيفية تحويل المساجد في القُرى والأحياء والمُدن إلى مراكز حيوية تُساهم في تنمية المجتمع المُسلم بصفة عامة، الذي نطمع من ورائه من هذه الدراسة هو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في الدولة المسلمة والذي يتمدد ليشتمل تنمية وتطوير كل الأمة المسلمة وهذا التطور وهذه التنمية من شأنها أن تُساهم في تقوية العالم الإسلامي، ونحن في هذا الفصل سُنحاول أن نُلقي الضوء على التنمية من منظور إسلامي فالإسلام له نظرته الخاصة في التنمية فالتنمية لا تعني بناء المصانع والمزارع وترك قلوب الناس وأخلاقهم خاوية من الأخلاق والدين، هذه المفاهيم المختلفة والمُغايرة عن الفكر التنموي القادم من الغرب هي التي سنتناولها ونوضحها في هذا الفصل.

أولًا: مفهوم التنمية:

وفقًا لمُعطيات العصر الحديث نجد الكُل يتكلم عن التنمية وعندما نتكلم عن التنمية فإن الذهن ينصرف نحو التطوير الاقتصادي والمالي للمجتمع وكذلك زاد في السنوات الأخيرة التوجه نحو إشراك جميع أفراد المجتمع في تنمية المجتمع ذاته لأن مُشاركة المجتمع في تطوير مَرافقِهِ وأدوات إنتاجهِ من شأنها أن تجعل هذه التنمية مُستدامة ومتطورة، والتنمية وفقًا للمفهوم الإسلامي لا تعني تطوير جانبٍ دون جانب أي لا يجوز تنمية المجتمع اقتصاديًّا وإهماله فكريًّا وعقائديًّا أو إهمال تنمية السلوك والارتقاء بالذوق العام للمجتمع لأن الهدف الأسمى من تنمية وتطوير أي مجتمع هو زيادة مُستوى الرفاهة لهذا المجتمع وهذا ينعكس على انخفاض مُعدل الجريمة والانحراف وزيادة مُستوى الشعور بالسلام

والأمن والاطمئنان العام، ولكي تنجح هذه التنمية الشاملة والمُستدامة يجب مُراعاة عدة أُسس أهمها:

- ✓ يجب أن تتوافق برامج وتوجهات التنمية مع أولويات المجتمع، أي يجب على القائمين على مشاريع وبرامج تطوير المجتمع أن يتخيروا المشروعات التي تحل المشاكل الأكثر إلحاحًا في المجتمع.
- ✓ يجب أن تكون برامج وتوجهات التنمية مُتعددة الأغراض خاصة في المناطق الريفية، أي يجب النظر في المشروع المُزمع تنفيذه من عدة جوانب مثل: قدرة المشروع على توفير فرص عمل وقدرة المشروع على تلبية عدة حاجات أساسية في المجتمع.
- ✓ يجب مُراعاة تغيير توجهات الأفراد أي توجيه رغبات الأفراد نحو حُب أن يكونوا منتجين وفاعلين ومبتكرين ورواد أعمال.
- ✓ يجب تحقيق أقصى مُشاركة شعبية خلال التشاور والتخطيط في تنفيذ المشروعات التنموية، والمشاركة الشعبية يجب أن تكون من خلال استشارة أكابر الناس مثل: كبار العائلات والخبراء وتجنب كثرة الجدل والبلبلة التي قد تؤدي لإفشال العمل.
- ✓ عند وصول قناعة الأفراد الفاعلين في المجتمع لأهمية المشروع المُزمع تنفيذه يجب تجييش وتعبئة كل قُوى المجتمع من رجال ونساء وشباب في تنفيذ المشروع.
- ✓ يجب أن تكون المشروعات التي يتم تنفيذها في البداية تحت رعاية المجتمع (متمثلة في لجان المسجد) وأن تكون مشروعات قصيرة

الأجل؛ وذلك لكي يشعر الناس بفائدة العمل الجماعي من خلال رؤية ولمس التغيير، والمشروعات قصيرة الأجل لا يعني أنها ستنتهي ولكن يعني أن ثمارها وإنتاجها قريب، وبعد ذلك يُمكن التوجه نحو المشروعات الكبيرة شيئًا فشيئًا[٥٠].

- ✓ يجب أن يكون المسؤولون عن إدارة المشروعات على فهم وإدراك بمهارات الإدارة الاستراتيجية التي تعتمد على:
  - الإدارة التشغيلية.
  - دراسة التقارير المتعلقة بالتنفيذ والتشغيل.
  - الاستفادة من هذه التقارير في تصويب الأخطاء أو تغيير التوجهات (التغذية الراجعة = Feedback)، وهذا يستلزم التطوير المُستدام للعمل وللمشروع وفتح أسواق جديدة باستمرار.

أي أن مفهوم التنمية في الإسلام يشتمل على تنمية كل جوانب المجتمع ووفقًا لأسس تتوافق مع روح الإسلام، فالتنمية وفقًا لهذا المفهوم تشمل تنمية الإنسان وتنمية الأشياء أي تنمية الإنسان والبيئة التي يعيش فيها[٥١].

---

(٥٠) جامع، محمد نبيل، (٢٠١٠م) "على الاجتماع الريفي والتنمية الريفية"، دار الجامعة الجديدة للطبع والنشر، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، صـ (٦:٢).

(٥١) عُمر، إبراهيم أحمد، (١٩٩٢م) "فلسفة التنمية: رؤية إسلامية"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فريجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، صـ(١٨:١٣)

ثانيًا: التنمية كما يراها الإسلام:

كما أسلفنا فإن التنمية من منظور إسلامي لا تعني بناء المُنشآت وفقط ولكنها تعني الارتقاء بالإنسان ذاته من الناحية العقائدية والمهارية حتى يمتلك هذا الإنسان ومن خلفه المجتمع بالكامل لعناصر القوة.

التنمية من منظور إسلامي تعني تطوير الإنسان والمجتمع وتحسينه بصورة مستمرة للوصول إلى الأفضل فالأفضل وفقًا لمعايير وضوابط الشريعة ومفهوم الحلال والحرام وذلك بناءً على الاعتقاد بأن الله استخلف الإنسان في الأرض ليعمرها، ولكي نصل إلى هذا الهدف يجب أن نضع أمام أعيننا أمرين:

- ✓ الأمر الأول: أن نماذج التنمية على النسق الغربي لم تأتِ بنتائجها المرجوة فعلى الرغم من مرور عقود على أخذ الدول الإسلامية بهذا النسق في التنمية والذي يُركز على بناء المنشآت الحديثة دون أن يتم تنمية الإنسان في خطٍّ موازيٍّ لتنمية المنشآت – هذا النسق – لم يُنتِج إلا مجتمعًا أكثر اعتمادًا على آلة الإنتاج الغربية ومزيدة من التبعية التي تؤدي للوقوع تحت السيطرة الطوعية للأنظمة المالية والإنتاجية الغربية. كذلك من السهولة علينا أن نرى بلادًا تطورت في نواحي التشييد والبناء وتوفير وسائل راحة المواطنين بسبب ما لديها من إنتاج ضخم من البترول أو الثروات الطبيعية الأخرى ولكنها على الرغم من ذلك ما زالت تُعد من الدول النامية وتدور في فلك الدول المتقدمة ولا زالت تُعاني من تخلف على مستوى قدرات وملكات ومواهب الأفراد وفي توفير المناخ الذي يسمح

لأفرادها بالانطلاق، ويمكن تلخيص عيوب هذا التوجه في عدة نقاط:

- أن هذه الأنماط التنموية اعتمدت على الرؤية الفردية القادمة من الثقافة الغربية والتي تجعل التنمية من أعلى لأسفل، وهذا جعل غالبية أفراد المجتمع ينتظرون الهبات والعطايا والفُرص التي تنزل عليهم من الدولة وقَلَّ في هذه المجتمعات الأفراد المُبدعون الذين يُفكرون في ريادة وتطوير الأعمال وأن يكونوا مصدرًا للحلول.
- الاعتماد على النظرة العلمانية التي تفصل الدين عن العمل وهذا يعني أن كُل الأعمال تهدف إلى الربح الدنيوي، بالإضافة إلى تقديس هذه الثقافة للعقل والإيمان به وصعوبة الاعتراف بجوانب الإنسان الأخرى.
- الثقافة الغربية حتى اللحظة عاجزة عن إسعاد الإنسان؛ لأنها تؤمن بأن السعادة والطمأنينة وراحة البال وغيرها تكمن في امتلاك الإنسان للماديات وهذا يُخالف الفطرة الإنسانية السليمة.

✓ الأمر الثاني: هو ارتكاز التنمية الحضارية على أسس فكرية: عندما تكون التنمية نابعة من رغبة في تطوير المجتمع على أساس من العقيدة الإسلامية فإن ذلك سيدعم مفهوم التفاني والإيثار الذي هو أساس العمل التطوعي إذْ أن العمل التطوعي يعني قيام شخص بمساعدة الآخرين بوقته أو ماله دون انتظار أي جزاء أو ربح ويكون التنافس في رضا الله وخدمة الآخرين.

وبصورة متوافقة مع هذا التوجه أقرّت الأمم المتحدة أن التنمية الشاملة والمستدامة يجب أن تهتم بتحويل الفرد من الانهزام إلى التقدم ومن التواكل إلى العمل البنّاء ومن الرغبة في الانسحاب إلى الإصرار على المواجهة والمغامرة، ومن الفشل إلى الأمل، أي أن الإنسان وما يحمله من فكر يجب أن يكون هو الهدف الأساسي من أي عملية تنموية[٥٢].

ثالثًا: خصائص تنمية المجتمع وفقًا للمنظور الإسلامي:

تنمية المجتمع وفقًا للرؤية الإسلامية تعني تغيير بنية المجتمع وتصوراته نحو الحياة وطريقة رؤيته للأشياء فقد يرى الآخرون أن العمل التطوعي إهدارٌ لوقت الفرد وجهده ولكن الفرد يراه وفقًا للرؤية الإسلامية أنه عطاء يؤدي للزيادة والطمع في الأجر من الله وقد يرى الآخرون أن بذل المال هلاك له ولكن المُسلم يرى أنه ما نقص مالٌ من صدقة، فالتصورات والأفق الفكري الذي يتحرك تبعًا له المسلمون يختلف تمامًا عن الأفق الذي يتحرك خلاله غيرهم، فالآخرون لا يفعلون المنكر؛ لأنهم يخافون من القانون فلو وجد له مخرجًا قانونيًّا لم يتردد في فعل المنكر أما المسلم فيتحرك وفقًا لمراقبته لله الذي يعلم السر وأخفى، وهكذا في كل الأمور ويمكن تلخيص خصائص التنمية من هذا المنظور إلى عدة مميزات أهمها:

- ✓ الاستمرارية: بناء المشروع الخدمي أو اكتماله ليس هو الهدف بل تستمر الأيدي التي بنته حريصة عليه وتطوره وفقًا لمستجدات العصر، لأن التنمية من منظور إسلامي تتوافق مع نظرة الإسلام

(٥٢) حجاب، محمد منير، (٢٠٠٣م) "الموسوعة الإعلامية" دار الفجر للنشر والتوزيع، ٤ شارع هشام الأشقر، النزهة الجديدة، القاهرة، مصر، صـ (٨٢٥:٨٤٠)

للحياة فالحياة استخلاف في الأرض بهدف الإعمار ودور الإنسان أن يكون خليفةً وهذا تحقيقًا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ (٥٣) فاستمرار العمل دائم ومستمر وتتوارثه الأجيال.

- ✓ التطوير المنضبط بضوابط الشرع: ليس الهدف إحداث تغيير فقط ولكن التغيير يجب أن يكون منضبطًا بقواعد الحلال والحرام ومصلحة المجتمع على المدى القريب والبعيد.
- ✓ الشمولية: تطوير المجتمع يشتمل على تطوير الأفراد وتغييرهم نحو الأحسن وفي هذا يُمكن أن تتكاتف جميع لجان المسجد لنشر الوعي المتعلق باستخدام المرافق العامة وكيفية المُحافظة عليها، وفي نفس الوقت تنميتها وتطويرها من ناحية الماديات والآليات. فالتنمية تشمل الجانب المادي والروحي والمعنوي.
- ✓ المسؤولية والتعاون: كل أفراد المجتمع المُسلم مسؤولون عن التطوير والتنمية وكذلك هم مهمومون بالتعاون مع كافة الجهات المسؤولة في المجتمع التي توفرها الدولة أو ولاة الأمر فالهدف هو التعاون وليس التصادم والتناحر.

(٥٣) البقرة: ٣٠

- ✓ الاستقلالية: عملية تنمية المجتمع يجب أن تقوم على أكتاف أفراد المجتمع وبعرق وجهد خالص من هذا المجتمع؛ لأن ذلك يمنعها من أن تكون تابعة لأي جهة حيث إن الجهات المانحة تتحول إلى جهات سلطوية تُسيطر على مشاريع المجتمع ومن ثَمَّ تُسيطر عليه بالكُلية، ونحن نرى الآن الدول المسلمة وغير المسلمة قراراتها مرتهنة بالجهات التي تُمول المشاريع فيها سواء كانت تنموية أو غير تنموية. فلا مفر من الاعتماد على الذات إذا أردنا الاستقلال.
- ✓ التوافق بين ملكية الأفراد والملكية العامة: الشيوعية تحتقر الملكية الفكرية وتعتبر كل صاحب مال إما لِص أو مُستغِل للآخرين ولذلك هي تُحارب الملكية الفردية وتُقدس الملكية العامة أي يجب أن تكون الدولة هي المالكة لكل المشاريع، أما الرأسمالية فهي تعتبر ملكية الدولة لرؤوس الأموال والمشاريع يقف حائلًا يمنع نشاط الأفراد وإبداعهم فلذلك يجب أن يكون دور الدولة الإشراف والرقابة فقط، وترك الأفراد يتخيرون ما يعملون فيه فلا مانع من صناعة وبيع الخمور والمخدرات ما دامت ستدرُّ المال، أما الإسلام فيقف على الوسط من ذلك فكلُّ ذي مالٍ حرٌّ فيه بشرط أن يتصدق ويُراعي الفقراء في محيطه الاجتماعي والجغرافي، وفي ذلك يروي عبدالله بن عباس عن رسول الله -ﷺ- أنه قال "ليس بمؤمنٍ من بات شبعان وجارُه إلى جنبِه جائعٌ وهو يعلمُ"(٥٤). فالمسلم ينظر إلى

(٥٤) صحيح الإمام البخاري، رقم (٥٣٨٢).

التنمية على أنها نوع من التكافل بين الأغنياء والفقراء بين ذوي الخبرة ومن ليس لديهم خبرة وهكذا فالكل يتعاون ولا يتناحر[٥٥].

رابعًا: مبادئ التنمية:

التنمية كمفهوم حديث ووفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية تقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ أهمها:

١. أساس الاختيار الحُر: يجب أن تقوم التنمية كهدف وكمشروع في أي جانب من جوانب المجتمع على الاختيار الحُر من الأفراد للقيام بالأعمال التنموية التطويرية في المجتمع. هذا يعني أن التنمية يجب أن تكون رغبة القاعدة العريضة من الجمهور ثم تصعد وتتبلور ويتم التخطيط والتنفيذ على مستوى القمة، وهذا يعني أن التنمية الحقيقية يجب أن تكون نابعة من قاعدة المجتمع.

٢. تحديد الاحتياجات: الجمهور أو القاعدة العريضة من المجتمع هي القادرة على تحديد احتياجاتها، وتحديد الاحتياجات يُمكن أن يكون من خلال قيام بعض أفراد المجتمع بمبادرات وتقديمها إلى لجان المسجد والذي يقوم بدوره بدراسة هذه المبادرات وعرضها على خُبراء ثم يتم بلورتها وإعادة عرضها على الجمهور لتحظى بدعمه وموافقته.

٣. الاعتماد على الذات: التنمية الحقيقية هي التي تستفيد من إمكانيات المجتمع المحلي وتقوم بتطوير هذه الإمكانيات. يجب أن

(٥٥) إدريس، عاطف عبدالواحد جاك (٢٠١٥م) "دور المؤسسات الدعوية في التنمية البشرية"، رسالة ماجيستير منشورة، مُقدمة لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان صـ (٧٤:٨٠).

يُسمح لأفراد المجتمع بالتعبير عن أنفسهم ثم يأتي بعد ذلك دور الهيئات والمؤسسات الحكومية التي تدخل لدعم وتقوية القدرات والإمكانيات الذاتية للمجتمع.

٤. مُشاركة المجتمع: المشاركة تعني وجود توافق مجتمعي واسع على المشاريع التنموية والمشاركة تعني المشاركة العملية وهذا يؤدي لوجود تعاون وموافقة ومساهمة فاعلة في اتخاذ القرارات. المشاركة المجتمعية عامل أساسي في نجاح أي مشروع تنموي على مستوى المجتمع، وذلك للأسباب الآتية:

- ✓ المُشاركة تعني وجود وعي وإدراك حقيقي لدى غالبية أفراد المجتمع بمفهوم وأهمية التنمية.
- ✓ مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع بأقصى ما يستطيع لإنجاح المشروع التنموي.
- ✓ المشاركة تعني أن المشروع التنموي يتوافق مع ثقافة المجتمع واحتياجاته وأن المشروع يجد كل الدعم المادي والمعنوي من الأفراد، وأن المشروع التنموي يُمثل ويُغطي احتياجًا فعليًّا من حاجات المجتمع[٥٦].

خامسًا: أهداف التنمية المجتمعية ووسائلها:

تنمية المجتمع تعني استخراج كل المواهب والإمكانيات الكامنة في هذا المجتمع وتوجيهها نحو تغيير هذا المجتمع للأفضل، والتنمية الناجحة هي

(٥٦) المرجع السابق صـ (٨٢).

التي تنجح في الاستفادة من كل أفراد المجتمع وإفادتهم، ووفقًا للأبحاث الحديثة فإن لتنمية المجتمع أهدافًا كثيرةً نذكر منها:

- ✓ تحويل المجتمع إلى مجتمع ديناميكي متفتح على الأفكار الحديثة.
- ✓ تعميق انتماء الأفراد لمجتمعهم وحرصهم على صالحه وهذا يخدم الانتماء القومي والوطني وعندما يكون ذلك في إطار ديني فإن الفرد يتعمق شعوره بانتمائه للأمة الإسلامية ككل كأمة تتكون من كل هذه الأخلاط والقوميات.
- ✓ يجعل المجتمعات المحلية على استعداد لتغيير الأفكار التقليدية التي توارثتها من الأجيال السابقة خاصة ما يتعلق بأدوات وطُرق الإنتاج والتحول نحو الإنتاج بالطرق الحديثة هذا التغيير مرتبط باستشارة أفراد المجتمع في المشاريع التنموية.
- ✓ التعاون بين أفراد المجتمع في تنفيذ مشاريع التنمية يكون له فوائد أخرى كثيرة غير معروفة قبل بدء المشاريع مثل: إذابة الفوارق بين الأفراد وزيادة مستوى التعارف والتآلف بين المجتمع وهذا يؤدي لزيادة الأمن وقلة مُعدلات الخلافات والجرائم وغيرها من الفوائد.
- ✓ ولكي تتحقق التنمية القائمة على قاعدة مجتمعية ينبغي أن تتوفر مجموعة من الوسائل والأدوات أهمها:
- ✓ وسائل وأدوات بشرية: وجود قناعة بين أفراد المجتمع بأهمية التنمية وجدواها وإيمان الأفراد بقدرتهم الذاتية على القيام بأعباء وتبعات التنمية.

- ✓ وسائل وأدوات مادية: العناصر المادية المطلوبة لإحداث تنمية مجتمعية تتمثل في المصادر الطبيعية المتوفرة في البيئة. ولتحديد هذه العناصر يجب على القائمين على البرامج الإنمائية إجراء مسح شامل للمصادر الطبيعية المتوفرة في البيئة المحلية واتخاذها نقطة انطلاق لتحسين وضع المجتمع ككل على سبيل المثال:

-في حالة وجود أراضي زراعية يجب البدء بتحسين إنتاجية الأرض وزيادة الغلّة الزراعية والاهتمام بالثروة الحيوانية والداجنة وتحسين وسائل التسويق والرعاية للمنتجات المحلية. نفس الإجراءات تحدث في البيئات التي تعتمد على الصيد أو التجارة أو غيرها.

-في حالة وجود مرافق صناعية فتكون نقطة البداية هي تحسين وتحديث هذه المرافق وفتح أسواق جديدة للمنتجات.

الاعتماد على إمكانيات وثروات المجتمع المحلي من شأنه أن يُقلل التبعية الاقتصادية التي تفرضها البنوك عند اعتماد المجتمعات خلال تنفيذ خطط التنمية على القروض فنجد أن فوائد هذه القروض تلتهم الجزء الأكبر من صافي الربح وفي بعض الأحيان يتدخل البنك في طريقة إدارة القروض مما يُعرقل جهود التنمية ومصلحة المجتمع المحلي، بالإضافة إلى وجود أبعاد سياسية لكل القروض التي تُقدمها البنوك والحكومات الأجنبية فنجد أن هذه القروض والمنح تهدف بالأساس إلى المحافظة على مصالح الجهات المانحة(٥٧).

(٥٧)Tarp, Finn, Foreign Aid and Development: Lessons Learnt and Directions for the Future (٢٠٠٠). Publisher: Routledge:

London and New York, Editor: Peter Hjertholm, ISBN: ٩٧٨-٠-٤١٥-٢٣٣٦٣-٧, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract, Pp٨٠-٩٠.